

أهمية الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات للتحوط من المخاطر المصرفية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

أ.د. علي حسين الدوغجي* م.م. عباس فاضل العكيلي**

المستخلص

لقد اهتمت الدراسة بالمحاسبة عن المخاطر المالية التي تتعرض إليها المصارف لكونها تتعرض إلى مستوى عالي من المخاطر من جراء استعمالها الكبير للأدوات المالية، وهذا قد يعرضها إلى العسر المالي أو الإفلاس والانهيار، ومن ثم إلى حدوث أزمات اقتصادية كبرى. لذا يتطلب الأمر من المصارف إدارة (تخفيض) المخاطر لمنع تعرضها إلى ذلك، ونظراً لعدم قيام المصارف العراقية بإدارة هذه المخاطر بصورة صحيحة فضلاً عن افتقار النظام المحاسبي الموحد للمصارف والقاعدة (المعيار) المحاسبية العراقية 10 إلى منهجية واضحة لتحديد وتصنيف هذه المخاطر والتحوط لها والإفصاح عنها، الأمر الذي دفع الباحث إلى التصدي لهذه المشكلة لحلها، ولذا تهدف الدراسة إلى بيان أهمية الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية كأدوات للتحوط من المخاطر المصرفية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.

ABSTRACT

The study focused on accounting for financial risks faced by banks because they are exposed to a high level of risk as a result of their great utilization of financial instruments, which may make them liable to insolvency or bankruptcy and collapse, and accordingly to major economic crises. Therefore, banks are required to manage (reduce) risks so as to evade them. Due to Iraqi banks inaction to properly manage these risks, as well as lack of both the standard accounting system for banks and the Iraqi accounting criterion (standard) No. 10 to an obvious methodology for these risks identification, classification, hedging and disclosure, the researcher was prompted to concentrate on this problem to be solved. Consequently, the study aims to show importance of financial reporting for financial derivatives as instruments to hedge against banking risks according to the international accounting standards.

المقدمة

تتعرض المنشآت عامة أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادي إلى العديد من المخاطر الناتجة عن ظروف عدم التأكد المحيطة بها والتي سببها المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية. ويتسع حجم هذه المخاطر في المصارف بسبب طبيعة هيكلها المالي إذ تشكل الأدوات المالية (الأصول

* جامعة بغداد/ كلية الإدارة والاقتصاد

** جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد

مقبول للنشر بتاريخ 2013/11/17

والالتزامات المالية) نسبة كبيرة من هذا الهيكل من جهة والتوسع والتنوع والتطور في استعمالاتها للأدوات المالية من جهة أخرى.

ان المستوى العالي من المخاطر قد يعرض المصرف الى العسر المالي أو الإفلاس والانهيار. ولكون المصارف تؤدي دوراً رئيساً في كسب الثقة بالنظام النقدي وفي عملية التنمية، لذا فإن إفلاسها سوف يترك أثراً وخيمة على مستوى الاقتصاد الوطني والعالمي، الامر الذي حدا بالمنظمات الأكاديمية والمهنية ذات العلاقة بهذا النشاط على اتخاذ الاجراءات التي تجبر ادارات المصارف والمؤسسات المالية بالعمل على تخفيض مستوى المخاطر الفعلي الى مستوى مرغوب به أو يمكن السيطرة عليه وهو ما يعرف بإدارة المخاطر RISK MANAGEMENT .

وسيتم في هذا البحث التطرق إلى :

- المحور الأول: منهجية الدراسة واهم الدراسات السابقة
- المحور الثاني: إدارة المخاطر المصرفية
- المحور الثالث: الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية كأدوات للتحوط من المخاطر المصرفية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.
- المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

المحور الأول

منهجية الدراسة واهم الدراسات السابقة

الجزء الأول : منهجية الدراسة STUDY METHODOLOGY

وتتكون من الآتي:

أ- مشكلة الدراسة STUDY PROBLEM

مع أن سعة حجم المخاطر المصرفية الناجمة عن الاستعمال الكبير للأدوات المالية الا ان إدارات المصارف العراقية لا تعمل على الحد من هذه المخاطر على وفق المنهجية الحديثة والمتمثلة باستعمال المشتقات المالية فضلاً عن افتقار النظام المحاسبي الموحد للمصارف و القاعدة (المعيار) المحاسبية العراقية رقم 10 الى المنهجية السليمة للتحوط من هذه المخاطر والإفصاح عنها كما هو عليه في المعايير المحاسبية الدولية ذات الصلة مما يؤدي الى :

- 1- البيانات المالية لا توفر الإفصاح عن حالات الإعسار أو الإفلاس الحقيقية التي قد يتعرض اليها المصرف مما يؤدي الى تضليل وخداع مستعمليها وعدم تمكينهم من اتخاذ القرارات الرشيدة.
- 2- البيانات المالية لا توفر المعلومات التي تمكن مستعمليها من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وكيفية إدارتها.

ب- هدف الدراسة STUDY OBJECT

يسعى الباحثان الى بيان أهمية الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات للتحوط من المخاطر على وفق المعايير المحاسبية الدولية للمصارف العاملة في العراق لتهيئة بيئة محاسبية قادرة على(*):

- 1- الإبلاغ عن الوضع الحقيقي للمركز المالي والأداء المالي فضلاً عن توفير المعلومات التي يحتاجها مستعملو البيانات المالية بخصوص هذه المخاطر لمساعدتهم على التقويم السليم للمركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية الحقيقية.
- 2- توفير المعلومات لمستعملي البيانات المالية التي تمكنهم من تقييم فاعلية المصارف في التحوط من المخاطر التي تتعرض إليها، مما يشجع على الاستثمار فيها وعلى دخول المصارف العالمية الكبرى للعمل والاستثمار في العراق.

ج- فرضيات الدراسة STUDY HYPOTHESIS

يؤدي الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات للتحوط من المخاطر المصرفية على وفق المعايير المحاسبية الدولية إلى:

- 1- تحديد المخاطر السوقية والتحوط منها، وقياس المكاسب والخسائر المتعلقة بعملية أو علاقة التحوط وفاعلية التحوط والإفصاح عنهما.
- 2- إعداد بيانات مالية تعكس فاعلية المصارف في التحوط من المخاطر التي تتعرض لها.
- 3- إعداد بيانات مالية تفصح عن المركز المالي والأداء المالي بصورة عادلة وتساعد على تقدير مبلغ وتوقيت وتقلب تدفقاته النقدية المستقبلية بصورة صحيحة .

* يقصد بالمعايير المحاسبية الدولية مجازاً IAS, IFRS .

د- أهمية الدراسة STUDY IMPORTANCE

إن الخلل في إدارات غالبية المصارف وعدم الالتزام بمتطلبات إدارة المخاطر على وفق المعايير المحاسبية الدولية كان السبب الرئيس في إفلاس أكبر المصارف والمؤسسات المالية العالمية وحدثت الأزمات الاقتصادية العالمية الكبرى. الأمر الذي دفع الباحثان إلى التصدي إلى هذه المشكلة لحلها من خلال بيان أهمية الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات للتحوط من المخاطر المصرفية على وفق المعايير المحاسبية الدولية لحماية ومنع تعرض المصارف إلى مشكلة الإعسار أو الإفلاس و الانهيار ومن ثم حماية الاقتصاد العراقي من تعرضه لازمة اقتصادية .

هـ - محددات الدراسة STUDY LIMITATION

إن استعمال الأدوات المالية يعرض المصارف إلى المخاطر السوقية ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، ونظراً لاختلاف طبيعة و مسببات حدوث كل منهما، لذا يستلزم الأمر إلى استعمال الأداة المناسبة للتحوط لكل منهما . فالمخاطر السوقية هي المخاطر الناجمة عن تغيرات الأسعار الجارية في السوق، والمشتقات المالية هي أدوات مالية تكتسب قيمتها من جراء التغيرات في تلك الأسعار الجارية في السوق. وعليه، تعد المشتقات المالية الأدوات المناسبة للتحوط من المخاطر السوقية ، ولذلك تستعملها المصارف في التحوط من المخاطر السوقية وتستعمل أدوات أو أساليب أخرى بخلاف المشتقات المالية للتحوط من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، ولهذا السبب اختصت الدراسة بالتحوط من المخاطر السوقية فقط. و- أسلوب البحث

اعتمد الباحثان أسلوب البحث الاستقرائي وذلك من خلال الرجوع إلى المصادر والكتب التي تناولت الموضوع كما استخدم الباحثان الأسلوب الاستنباطي للوصول إلى النتائج والتوصيات .

الجزء الثاني: أهم الدراسات السابقة IMPORTANCE PREVIOUS STUDY

يتضمن هذا الجزء التطرق لأهم الدراسات ذات الصلة بالموضوع وهي:

أ- دراسة الواسطي، ذكرى جمعة سكر، 2011

تناولت هذه الدراسة التي جاءت بعنوان (المحاسبة عن التحوط في المشاريع الاستثمارية المشتركة بالتطبيق على عينة من المصارف السعودية) مشكلة مفادها الحاجة إلى التحوط من المخاطر التي تتعرض لها المشاريع المشتركة في السوق التي تعمل فيها. وهدفت إلى إجراء تحليل مقارنة للقوائم المالية لمجموعة من المصارف السعودية المشتركة بوصفها مشاريع استثمارية مشتركة التي طبقت محاسبة التحوط في إعداد تلك التقارير بصفتها نظام شامل للمعلومات في عملية المقارنة لمعرفة أي المصارف كانت أكثر توفيقاً في عملية التحوط من المخاطر. وقد توصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات كانت أهمها:

- 1- استعمال محاسبة التحوط بوصفها نظاماً فاعلاً للمعلومات وذلك بالافادة من مخرجاتها في تحديد أفضل الأدوات المالية المشتقة التي يجب استعمالها كأداة للتحوط من المخاطر.
- 2- وجوب استعمال الاداة المالية المشتقة الأكثر فاعلية من قبل المشاريع الاستثمارية المشتركة في التحوط من المخاطر التي قد تحدث لها.

ب- دراسة (JOHNSON & SWIERINGA, 1996)

تناولت هذه الدراسة التي جاءت بعنوان (المشتقات المالية والتحوط والدخل الشامل التحوط بوصفها من الاجندات (مناهج الاعمال) الحالية لاغلب المنظمات المهنية المعنية بوضع المعايير المحاسبية ومنها FASB، و المشتقات المالية لانها تستعمل في أنشطة التحوط، والتقرير عن الدخل الشامل لانها مسائل مترابطة فيما بينهما ، الامر الذي حدا بالبيئة المحاسبية إلى التصدي لهذه المسائل المستجدة والتي أصبحت الآن جزءاً من النموذج المحاسبي الحالي الذي قدمه PATON & LITTELTON سنة 1940 والذي يعتمد على ركيزتين أساسيتين هما:

- 1- السعر الاجمالي المتفق عليه بين اطراف عملية التبادل وهو ما يعرف بالقياس على أساس التكلفة.
- 2- القياس الملائم للدخل يتحقق عندما تتم مقابلة الإيرادات المعترف بها بعد تحققها مع التكاليف المتحققة في عملية توليد تلك الإيرادات، وهو ما يعرف بالتحقق والمقابلة.

إن ظهور تصنيفات جديدة مثلاً لغرض المتاجرة FOR TRADING ومتاحة للبيع AVAILABLE FOR SALE تقاس على أساس القيمة العادلة والاعتراف بمكاسب او خسائر غير متحققة في الكشوفات المالية جعلت من النموذج المحاسبي الحالي قاصراً على التعامل مع المستجدات

الحديثة للبيئة المحاسبية، واصبح من الصعب وصفه بالقياس على اساس التكلفة فقط فضلاً عن الإيرادات لا يمكن ان يقتصر التقرير عنها على اساس التحقق والمقابلة.

وانتهت الدراسة الى ان FASB مستمر بالبحث على إزالة مقياس التكلفة بصورة تدريجية من النموذج المحاسبي الحالي الذي قدمه PATON & LILTELTON لان القياس بالتكلفة لا يتلاءم مع القياس بالقيمة العادلة واستمرار العمل بالركيزة الثانية التحقق والمقابلة كأساس في إعداد كشف الدخل التقليدي في المستقبل القريب كحد أدنى.

ج- دراسة (PELA, VERA, 2006)

تناولت هذه الدراسة التي جاءت بعنوان (تأثيرات تطبيق IAS/IFRS في القطاع المالي بالاتحاد الأوروبي THE EFFECTS OF THE IAS/IFRS ADOPTION IN THE EUROPEAN UNION ON THE FINANCIAL INDUSTRY) قانون البرلمان الأوروبي رقم 1606 لسنة 2002 بخصوص تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS /IFRS) الذي يهدف الى تحسين الشفافية والقابلية على المقارنة للكشوفات المالية . وتوصلت الدراسة الى ان زيادة مستوى الإفصاح التي يوفرها تطبيق IAS/IFRS قد ادت وبكفاءة الى تخفيض تكلفة رأس المال فضلاً عن تحقيق ميزة القابلية على المقارنة في اسواق الملكية.

وقد جاءت دراسة الباحثان مكملة لما ورد في الدراسات أعلاه حيث تطرقت الى بيان أهمية الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات للتحوط من المخاطر المصرفية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.

المحور الثاني

إدارة المخاطر المصرفية Banking Risk Management

تتعرض الأنشطة الاقتصادية بشكل عام لشتى أنواع المخاطر، وتعد المعاملات المالية أكثرها تعرضاً لها وتأثراً بها. ولما كانت المعاملات المالية هي النشاط الرئيسي للمصارف والمؤسسات المالية ، لذا أصبحت صفة ملازمة للنشاط المصرفي المعاصر، وبسبب هذا التلازم أصبح من الصعوبة التخلص من تلك المخاطر كلياً ولكن يتوفر امام الادارة مجموعة من الاساليب او السياسات التي يمكن ان تمارسها للحد من آثارها لدرجة يمكن التحكم بنتائجها الى حد كبير او جعلها في مستوى مقبول او مرغوب به من قبل الادارة، وهذه الممارسة او النشاط يعرف بإدارة المخاطر RISK MANAGEMENT. ويتضمن هذا المحور ثلاثة أجزاء هي:

الجزء الأول: المخاطر المصرفية

مفهوم المخاطرة RISK CONCEPT:

تم طرح العديد من التعاريف الخاصة بالمخاطرة، فبعض المختصين يصفها بانها تؤدي الى تحقيق خسارة LOSS، والبعض الآخر يصفها بانها عدم التأكد UNCERTAINTY من النتائج المستقبلية والتي قد تزيد من العوائد المتوقعة فتتحقق مكاسب اضافية او تقلل من العوائد المتوقعة لدرجة تصل الى تحقيق خسارة. وللوصول الى المفهوم الصحيح للمخاطرة لا بد من معرفة أولاً كيف ينشأ الخطر؟ ينشأ الخطر عندما يكون هناك احتمال لاكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة (JORION & KHOURY, 1996:2). وعليه، يرى الباحثان بأن التعريف الأمثل للمخاطرة هو انها تعني عدم التأكد من النتائج او المتحصلات النهائية OUTCOMES المستقبلية سواء ادت الى فرصة ايجابية او تهديد سلبي.

على الرغم مما سبق من ان مفهوم المخاطرة يعني عدم التأكد من النتيجة النهائية المستقبلية لاي حدث والتي قد تزيد عن النتيجة المتوقعة ومن ثم تؤدي الى زيادة العوائد المتوقعة (موقف ايجابي) او تنخفض عن النتيجة المتوقعة لدرجة تصل الى تحقيق خسارة (موقف سلبي)، ولكن في الحقيقة ان النتيجة النهائية لبعض المخاطر هي تحقيق خسائر فقط مثل مخاطرة الائتمان ومخاطرة السيولة والمخاطر التشغيلية، وقد سميت هذه المخاطر بالمخاطر البحتة PURE RISKS تميزاً لها عن المخاطر التي تحدث نتيجة تحقيق عوائد او خسائر مثل مخاطرة السوق التي سميت بمخاطر المضاربة SPECULATIVE RISKS.

أنواع المخاطر ومسبباتها RISKS TYPES & DRIVERS :

صنف المعيار الدولي لإدارة المخاطر التي تواجه اي منظمة وانشطتها الى اربعة مجاميع رئيسية وهي المالية FINANCIAL والتشغيلية OPERATIONAL والاستراتيجية STRATEGIC والأحداث HAZARD ، وكل مجموعة منها تحتوي على عدة انواع من المخاطر. وبين هذا المعيار بان المخاطر

تحدث بسبب عوامل (مسببات DRIVERS) إما خارجية أو داخلية أو خارجية وداخلية (A RISK MANAGEMENT STANDARD, 2002: 2).
وتتناول المعايير المحاسبية الدولية المخاطر الناجمة عن استعمال الأدوات المالية فقط، ويصنف IFRS 7 تلك المخاطر (المخاطر المالية) بحسب مسبباتها إلى (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2012 : 226):

أولاً: مخاطرة الائتمان CREDIT RISK :
وتعرف بأنها الخسارة الناجمة عن تخلف أو تعثر المقترض من سداد التزاماته في التاريخ المتفق عليه بالعقد (ROSS, 1991:140).

ثانياً: مخاطرة السيولة LIQUIDITY RISK :
هي مخاطرة أن تواجه المنشأة صعوبة في تحقيق التعهدات المرافقة للالتزامات المالية التي تمت تسويتها من خلال التسليم النقدي أو لأصل مالي آخر (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2012: 226).

ثالثاً: مخاطرة السوق MARKET RISK :
هي المخاطرة الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية بسبب التغيرات في الاسعار (المصدر السابق نفسه: 226). وهذا يعني أن هذه المخاطرة تنجم عن المتغيرات في السلوك السعري للأصول الحقيقية والمالية أو للمؤشرات الأساسية كسعر الفائدة أو سعر الصرف الأجنبي وغيرها، وتتحقق أما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية (أي مخاطر عامة) أو بسبب التغير في أحوال المنشأة أي المتغيرات على المستوى الجزئي (أي مخاطر خاصة) فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الاسعار ومخاطر السوق الخاصة يكون نتيجة التغير في اسعار أصول أو أدوات والتي يعينها نتيجة لظروف خاصة بالمنشأة.

ويصنف IFRS 7 مخاطرة السوق إلى ثلاثة أنواع هي (المصدر السابق نفسه: 226) :

1- مخاطرة سعر الفائدة INTEREST RATE RISK :
هي المخاطرة الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الفائدة في السوق.

2- مخاطرة العملة CURRENCY RISK :
هي المخاطرة الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الصرف الأجنبي.

3- مخاطرة الأسعار الأخرى OTHER PRICES RISK :
هي المخاطرة الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة مالية بسبب التغيرات في اسعار السوق (باستثناء تلك الناجمة عن مخاطرة سعر الفائدة أو مخاطرة العملة)، سواء تسبب في هذه المتغيرات عوامل خاصة بالأداة المالية الفردية أو الجهة التي أصدرتها، أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المشابهة المتداولة في السوق.

الجزء الثاني : إدارة المخاطر المصرفية وأهميتها

تؤثر المخاطر على الاداء الاقتصادي والسمعة المهنية لأي منظمة فضلاً عن تأثيراتها البيئية ونتائجها الاجتماعية ("RISK MANAGEMENT", ISO 31000, 2009). لذا ينبغي على المصارف أن تتخذ الإجراءات (الأساليب) اللازمة لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها لغرض تخفيضها ما زال القضاء عليها كلياً أمراً يصعب تحقيقه، مما يدل على أن السمة الأساسية التي تحكم النشاط المصرفي هو كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها.

مفهوم إدارة المخاطر وأساليبها

تعرف إدارة المخاطر RISK MANAGEMENT بأنها عملية تحديد مستوى المخاطر المرغوب للمنشأة، وتحديد مستوى المخاطر الفعلي لها، واستعمال المشتقات والأدوات المالية الأخرى لتعديل مستوى المخاطر الفعلي إلى المستوى المرغوب به (CHANCE & BROOKS, 2008:636).
إن الطرائق أو الأساليب المتبعة في التعامل مع المخاطر هي (رضوان، 2005 : 314-315):

أ- تجنب المخاطرة :

يتم تجنب المخاطرة إذا كان المستثمر يفضل ذلك أو يفضل الامان. فالمؤسسات المالية تتحاشى مخاطر معينة بعينها بفضل خبرتها العملية ومثال ذلك امتناع المصارف عن منح القروض المرتفعة المخاطر وذلك

لتجنب المخاطر الائتمانية، وعدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة. وبالرغم من أن هذا الأسلوب في التعامل مع المخاطر يؤدي إلى إنهاء TERMINATION المخاطرة إلا أنه يعد أسلوباً سلبياً وليس إيجابياً لأنه يؤدي إلى التخلي عن فرص مهمة من جهة (GRIFFITHS, 2006:2) ويحرم المجتمع من إنتاج سلع أو تقديم خدمات معينة من جهة أخرى، ولذا هذا الأسلوب يعد أسلوباً غير مناسب في التعامل مع الكثير من المخاطر.

ب- نقل (تحويل) المخاطرة:

وفقاً لهذا الأسلوب يتم نقل المخاطرة من مستثمر لا يرغب بتحملها إلى مستثمر آخر يرغب بتحملها ومثال ذلك التأمين.

ج- تخفيض المخاطر:

وفقاً لهذا الأسلوب يمارس المستثمر أساليب أو إجراءات معينة لتخفيض النتائج المترتبة عن أو تخفيض احتمال حدوث الخطر (3: IBID.). ومن الأساليب الحديثة التي تتبعها المصارف في تخفيض مخاطرها هي:

1- المشتقات المالية FINANCIAL DERIVATIVES

وتعرف بأنها أدوات مالية تشتق قيمتها من أداء أسعار الموجودات أو مؤشرات السوق المرتبطة بها (محل التعاقد). وتعد من أهم الأساليب المستعملة في تخفيض المخاطر والتحوط منها، وهي المعتمدة من قبل المعايير المحاسبية الدولية (محاسبة التحوط) في التحوط من المخاطر السوقية التي تواجهها المنشآت وتخفيضها.

2- التنويع DIVERSIFICATION

وهي استراتيجية أو أسلوب استثماري بموجبها يتم استثمار الأموال المتاحة عبر مجموعة متنوعة من الموجودات (CHANCE & BROOKS, 2008:625) ويفضل أن لا يقتصر التنويع (أي عدم التركيز) على طبيعة أو نوع الاستثمار وإنما يأخذ بالحسبان التنويع الجغرافي والتنويع في آجال الاستحقاق. وتعتمد هذه الاستراتيجية من قبل المعايير المحاسبية الدولية في تخفيض أو الحماية من مخاطر الائتمان.

3- مواءمة الموجودات والمطلوبات (التحوط الطبيعي)

يمكن استعمال أسلوب المواءمة بين الموجودات والمطلوبات كطريقة لتخفيض المخاطر التي تتعرض لها المصارف، فهي تستعمل لمعالجة مخاطر أسعار الموجودات المالية والموجودات غير المالية، وأنه يستعمل بصفة خاصة لتخفيض مخاطرة سعر الفائدة ومخاطرة العملة أو سعر الصرف الأجنبي (بن علي، 2009 - 2010: 337).

4- التعامل بأدوات الدين القابلة للتحويل إلى أسهم عادية

يفضل ممارسة هذا الحق للتخلص من المخاطر الناجمة عن نكول أو تعثر الطرف المقابل في تسديد الالتزامات المستحقة عليه عند استحقاقها وفقاً لشروط العقد المتفق عليها (الجعرات، 2008: 310)، وتعد هذه الأداة مشتقة مالية مختلطة (هجينة).

5- التوريق SECURITIZATION

ويعرف بأنه عملية تجميع مجموعة من القروض المتجانسة والمضمونة (مثل قروض الرهن العقاري) وبيع سندات في السوق مقابل هذه القروض. ولذا يعمل هذا الأسلوب على تحويل الموجودات غير السائلة (القروض) إلى موجودات سائلة (سندات متداولة) (CAUETTLE ET AL., 1998:CH2). ولأن التوريق يهدف إلى توفير السيولة النقدية، لذا تستعمل هذه الأداة لتخفيض مخاطر السيولة.

أهمية إدارة المخاطر في النشاط المصرفي

تزداد أهمية إدارة المخاطر في النشاط المصرفي مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى بسبب الطبيعة المختلفة لهذا النشاط والتي تميزه عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى في كون أن غالبية أمواله المتاحة للاستثمار هي من الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) والتي توجب على المصارف أن تكون مستعدة لدفعها إلى أصحابها عند المطالبة بها في أي وقت وبدون تردد وبدون الحاجة إلى إشعار مسبق. فبالرغم من أن إدارات المصارف تسعى إلى تعظيم الربح وتعظيم القيمة السوقية للسهم العادي وأن هذا لا يتحقق إلا من جراء تحمل مستوى عالي نسبياً من المخاطر إلا أنه لا يسمح للمصارف بأن تعرض نفسها لمستوى عالي من المخاطر للمحافظة عليها من العسر المالي والانهيار والافلاس من جهة وللمحافظة على حقوق المودعين من جهة أخرى لكونها تعد الأساس في كسب الثقة بالنظام النقدي، إذ أن المستوى العالي من المخاطر قد يعرضها إلى التعثر في تسديد الودائع إلى أصحابها عند مطالبتهم بها مما يولد الخوف وعدم الرضا لدى المودعين يجعلهم يتسارعون في سحب جميع ودايعهم من المصرف خلال مدة زمنية قصيرة

جداً مما يجعله امام حالة يكون فيها عاجزاً عن تلبية طلبات جميع المودعين خلال مدة زمنية قصيرة الامر الذي يؤدي الى تعرضه الى عسر مالي قد يصل الى حد إفلاس المصرف وانهياره. وعليه ، تقويم المصارف اصبح يعتمد على عنصري العائد والمخاطرة ، فالمصرف الجيد هو المصرف الذي يحقق اعلى مستوى من الأرباح بأقل مستوى من المخاطر من خلال ادارة المخاطر التي تعمل على ايجاد العلاقة الأمثل بين مستوى العائد المطلوب على الاستثمار وبين مستوى المخاطر الذي يصاحب ذلك الاستثمار بما يؤدي الى تعظيم ربح المصرف وتعظيم القيمة السوقية لسهم المساهم (المستثمر) .

الجزء الثالث : المشتقات المالية FINANCIAL DERIVATIVES

إن ازدياد ظاهرة تقلب اسعار الفائدة واسعار صرف العملات الاجنبية ادى الى زيادة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية والمصرفية والتي اثرت بشكل كبير على تأدية نشاطها لدرجة وصول بعضها الى حد الافلاس والانهيار ، مما استوجبت الحاجة الى ايجاد وسيلة فعالة للحد من هذه المخاطر فابتكرت المشتقات المالية كوسيلة الهدف منها التحوط والحماية ضد المخاطر ثم تطورت لتصبح من أهم الأدوات الاستثمارية التي تستعمل للمضاربة بهدف جني الأرباح.

مفهوم المشتقات المالية

يعرف الباحثان المشتقات المالية بأنها أدوات مالية تمتاز او تتسم بجميع الصفات الآتية:

- 1- تشتق او تعتمد قيمتها (مكاسبها او خسائرها) على الاصل او المؤشر الضمني او موضوع العقد. فهي تسمح لحائزها من تحقيق مكاسب او خسائر اعتمادا على اداء سعر هذا الاصل او المؤشر.
- 2- لا تتطلب استثمارات مبدئية او تتطلب استثمار مبدئي صغير مقارنة بقيمة العقد.
- 3- عقود يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.
- 4- لا تلزم عملية التسوية نقل ملكية الاصل محل التعاقد وانما يكفي تسويتها نقداً بتبادل مدفوعات فروقات الأسعار.

إن استعمالات المشتقات المالية هي:

- 1- التحوط ضد المخاطر السوقية.
- 2- المضاربة البحتة PURE SPECULATING . تستعمل المشتقات المالية من قبل المضاربين كوسيلة لجني الإيرادات من جراء الاستفادة من تحركات اسعار السوق المتوقعة.
- 3- المراجحة ARBITRAGE بين الاسواق . تتيح المشتقات المالية للمؤسسات المالية والمصرفية فرصة لجني الإيرادات من جراء المراجحة بها وذلك من خلال الاستفادة من الخلل الحاصل في تسعير الاصول المالية والحقيقية في بعض الاسواق والذي تستغله هذه المؤسسات في عملية شراء وبيع الاصل نفسه وفي الوقت نفسه وفي اسواق مختلفة مما يمكنها من جني إيرادات خالية من المخاطر (مشتق مالي - www.wikipedia.org).

انواع المشتقات المالية FINANCIAL DERIVATIVES TYPES

على الرغم من عدم امكانية حصرها بانواع محددة لان الهندسة المالية لا تتوقف عن ابتكار عقود مالية جديدة الا انه في الحقيقة جميع المشتقات المالية تتفق في طبيعتها والهدف منها، ويمكن تحديد خمسة انواع منها وهي (CHANCE & BROOKS, 2008:4) :

أولاً: العقود الآجلة FORWARD CONTRACTS

يعرف الباحثان العقد الاجل بأنه اتفاق يصمم وفقاً لحاجة طرفين بائع ومشتري لبيع وشراء موجود مالي أو حقيقي في تاريخ لاحق وبسعر ثابت. وتعد العقود الآجلة بأنها اتفاقيات خاصة (IBID.: 257) ، فهي تنشأ بين الاطراف المتعاقدة بشكل منفرد ومباشر ، وتصمم وفقاً لاحتياجات ومتطلبات طرفي العقد CUSTOMER TAILORED ، وبموجبها يحدث التسليم الفعلي للموجود محل التعاقد وبالسعر المتفق عليه عند التعاقد والذي يسمى بسعر الممارسة او التنفيذ EXERCISE OR STRIKE . PRICE

ثانياً: العقود المستقبلية (المستقبليات) FUTURES CONTRACTS

يطلق مصطلح العقود المستقبلية على العقود الآجلة التي تتداول في الاسواق المنظمة ORGANIZED MARKETS وهي البورصات. ويعرف العقد المستقبلي بأنه اتفاق تعاقدي نمطي يطلب بتسليم سلعة او ورقة مالية أساسية في تاريخ مستقبلي محدد وبسعر يتفق عليه الآن (RITTER ET AL.,2000:51) .

ويرى الباحثان أن العقود المستقبلية تشبه العقود الآجلة مع أربعة اختلافات رئيسية هي:

- 1- العقود الآجلة غير نمطية ، إذ يفصل كل عقد منها وفقاً لمتطلبات واحتياجات طرفي ذلك العقد، وتتداول في الاسواق غير النظامية (الاسواق الموازية) بينما العقود المستقبلية نمطية وتتداول في الاسواق النظامية (البورصات).
- 2- يتم تسوية العقود المستقبلية بصورة نقدية فقط من خلال دفع الطرف الخاسر مبلغ مالي إلى الطرف الرابح عبر دار التسوية، ويمثل الفرق بين السعر الفوري (النقدي) بتاريخ تنفيذ العقد وسعر العقد المستقبلي المتفق عليه، بينما يتم تسوية العقود الآجلة بتسليم الأصل محل التعاقد أو بصورة نقدية.
- 3- يتم تسوية المكاسب والخسائر المتحققة لطرفي العقد بشكل إجمالي عند الانتهاء أو استحقاق العقود الآجلة بينما يتم تسويتها يومياً في العقود المستقبلية بسبب استعمال أسلوب التسوية بحسب السوق (التسعير بحسب السوق) MARKED TO MARKET.
- 4- يتعرض العقد الآجل لمخاطر النكول بينما لا يتعرض العقد المستقبلي لهذه المخاطر لوجود وسيط ضامن.

ثالثاً: المبادلات (عقود المبادلات) SWAPS

يعرف عقد المبادلة بأنه عقد بين طرفين لتبادل التدفقات النقدية وغير النقدية خلال مدة دورية يتفق عليها الطرفان في عقد المبادلة وبطريقة يستفاد منها طرفي العقد (VAN HORNE, 1998:575) (هاشم ، 2007:6).

رابعاً: عقود الخيارات (الخيارات) OPTIONS

يعرف عقد الخيار بأنه عقد نمطي يعطي لحامله الحق وليس الالتزام بشراء أو بيع ادوات مالية (اسهم، سندات، عملات) أو بعض المؤشرات (مثل مؤشرات الاسواق المالية) أو سلعة بسعر محدد مسبقاً يسمى سعر التنفيذ STRIKE PRICE ضمن مدة زمنية معينة (FISHER ET AL.,2006:588).

خامساً: المشتقات المختلطة (الهجينة) HYBRID CONTRACTS

يعرف الباحثان المشتقات المختلطة (الهجينة) بأنها العقود التي يمكن إيجادها من خلال الجمع ما بين اثنين أو أكثر من الأدوات المالية (على الأقل واحدة منهما مشتقة) لتعطي أداة تحمل أو تمتلك POSSESSES كل أو بعض مواصفات الأدوات.

مما سبق نستنتج بان المشتقات المالية الهجينة نحصل عليها من خلال:

أ- الجمع ما بين اثنين من المشتقات المالية وهي ما تعرف بمشتقات المشتقات DERIVATIVES ON DERIVATIVES ، ومنها على سبيل المثال:

1- خيارات المستقبلات FUTURES OPTIONS

2- خيارات المبادلات SWAPTIONS

3- الخيارات الثنائية BINARY OPTIONS

ب- الجمع ما بين أداة مالية أساسية وأداة مالية مشتقة، وينجم عن ذلك ان بعض التدفقات النقدية للعقد المجمع تختلف بطريقة مماثلة للمشتق القائم لوحده اي ان المشتقة المالية تعمل على تعديل بعض او جميع التدفقات النقدية لذلك العقد، ويسمى العقد او الاداة المالية الاساسية بالعقد المضيف

HOST CONTRACT والعقد المشتق بالعقد الضمني EMBEDDED CONTRACT

(IFRS9, PAR.:4.6)، ومنها على سبيل المثال:

1- خيارات الملكية (الضمانات) EQUITY WARRANTS

2- السندات القابلة للتحويل CONVERTIBLE BONDS

3- المشتقات الائتمانية CREDIT DERIVATIVES

بعد ان تم الانتهاء من التطرق الى إدارة المخاطر المصرفية في المحور الاول سيتم التطرق الى الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية كأدوات للتحوط من الخاطر المصرفية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية في المحور الثاني.

المحور الثالث

الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أصوات للتحوط من المخاطر المصرفية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

يتضمن هذا المحور جزأين هما:

الجزء الأول : المفهوم النظري للإبلاغ المالي (التقرير المالي)

بصفته كنظام معلومات من جهة، وتبنيه مدخل منفعة القرار من جهة ثانية، يهدف النظام المحاسبي إلى توفير معلومات عالية الجودة إلى الأطراف التي يستهدف توفير المعلومات لها بهدف تحقيق أعلى فائدة أو منفعة منها في ترشيد قراراتهم الاقتصادية، وبخلاف ذلك لا يمكن الانتفاع من المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ومن هنا تبرز أهمية الإبلاغ المالي الذي يهدف إلى زيادة فهم المعلومات المحاسبية المفصّل عنها في البيانات المالية الأساسية من قبل مستعمليها بهدف تحقيق أقصى منفعة منها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

وظيفة الإبلاغ المالي ومفهومها:

عرفت جمعية المحاسبين الأمريكيين AAA النظام المحاسبي بأنه عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بهدف تمكين مستعملي هذه المعلومات من إصدار أحكام واتخاذ قرارات رشيدة (AAA, 1966:1).

من التعريف أعلاه نستدل بأن النظام المحاسبي هو نظام معلومات، إذ يقوم بإنتاج المعلومات المالية وتوصيلها إلى الأطراف الخارجية التي تستفيد منها (ذات المصالح المشتركة COMMON INTEREST) بالشكل الذي يساعدهم على فهمها لكون غالبية هذه الأطراف ليست بمستوى كاف من المعرفة بالمفاهيم والمبادئ والإجراءات المحاسبية، وهذه الوظيفة للنظام المحاسبي تسمى الإبلاغ المالي (التقرير المالي). ولغرض إيصال المعلومات المحاسبية يقوم النظام المحاسبي بعدد من الوظائف أهمها وظيفة القياس ومن ثم الإفصاح عن (عرض) نتائج القياس ومن ثم توصيل المنتوجات إلى الجهات الخارجية المستفيدة بهدف ترشيد قراراتهم الاقتصادية. ولكي يكون للنظام المحاسبي قيمة (أي يستفاد منه) فلا بد من إنجاز جميع الوظائف الثلاث وذلك لأن لا وجود لإبلاغ مالي ما لم يكن هناك معلومات مالية منتجة (أي عمليات وأحداث اقتصادية تم قياسها والإفصاح عنها)، كذلك لفائدة من هذه المعلومات المالية المنتجة ما لم يتم إيصالها (الإبلاغ عنها) إلى الأطراف الخارجية المحتاجة إليها (المستفيدة منها) بصورة يمكن فهمها من قبلهم.

يعرف القياس MEASUREMENT بأنه عملية ربط خاصية الحدث الاقتصادي القابلة للقياس بالأرقام وباستعمال وحدة النقد كأداة للقياس وبموجب قواعد احتساب معينة. لذلك يعد القياس الأداة المحاسبية لترجمة العمليات والأحداث الأخرى الاقتصادية ذات العلاقة بالوحدة المحاسبية إلى معلومات كمية، ومن هنا تبرز أهمية القياس لكون المعلومات الكمية قابلة للفهم والمقارنة والفائدة للقرار أكثر من المعلومات الوصفية.

ويعرف الباحثان الإفصاح DISCLOSURE بأنه عرض المعلومات المالية الكمية والوصفية في التقرير المالي. أما الإبلاغ المالي (التقرير المالي) فيعرف بأنه عملية توصيل المعلومات المالية إلى الأطراف الخارجية (SFAC NO.5, 2008:PAR.5).

إن تزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية بشكل كبير أدى إلى زيادة الحاجة إلى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لكونها تعد شريان الحياة لهذه الأسواق مما أثر ذلك على النظام المحاسبي، وأدى إلى تبنيه مدخل المساهمين (منفعة القرار) بدلاً من مدخل الملكية مما أدى إلى تحول الوظيفة المحاسبية من التركيز على مهمتها الأساسية التي كانت تؤديها كنظام لمسك السجلات هدفه حماية مصالح المالكين إلى التركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات هدفه الأسمى أو الأساسي توفير المعلومات المفيدة لمستعمليها لترشيد قراراتهم الاقتصادية (منفعة القرار)، والذي أدى إلى توسع الإفصاح المحاسبي الذي لم يعد مقتصرًا على الإفصاح في متن الكشوفات المالية الأساسية فحسب، وإنما أصبح يتكون من عدة وسائل (مكونات التقرير المالي) وهي:

- 1- الاعتراف بالمعلومات المالية في متن الكشوفات المالية الأساسية (البيانات المالية)، إذ تحتوي الكشوفات المالية الأساسية على المعلومات المالية التي تحقق أو تلبّي معايير الاعتراف، ويعد الاعتراف بالمعلومات المالية في متن الكشوفات المالية وسيلة الإفصاح الأساسية للنظام المحاسبي.
- 2- إيضاحات عن الكشوفات المالية، وتنطوي على الإفصاحات بين الأقواس PARENTHETICAL DISCLOSURES التي تظهر على واجهة الكشوفات المالية فضلاً عن ملاحظات مرفقة بهذه الكشوفات تنطوي على معلومات وكشوفات تفسيرية وتحليلية للبند المعترف بها في الكشوفات المالية ومعلومات عن البنود غير المؤهلة للاعتراف بها (معلومات ملزمة ولكنها لا تحقق معايير الاعتراف)

في تلك الكشوفات مثل الالتزامات المحتملة والالتزامات التعاقدية غير المعترف بها والإفصاح عن معلومات غير مالية مثل أهداف وسياسة إدارة المخاطر وفقاً لـ IFRS 7 والاحداث اللاحقة SUBSEQUENT EVENTS ومدى الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والسياسات المحاسبية (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2012، "معيار المحاسبة الدولي 1": (544) 1)، وتعد هذه الايضاحات كجزء متمم INTEGRAL PART للكشوفات المالية الأساسية (كشف او بيان المركز المالي وكشف الدخل الشامل أو كشف الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر وكشف التغيرات في حقوق الملكية وكشف التدفق النقدي)، وتسمى مجتمعة بالمجموعة الكاملة للبيانات المالية او الكشوفات المالية COMPLETE SET OF FINANCIAL STATEMENTS (WILEY IFRS, 2010, AIS 1:67) SCHROEDER ET AL., (2009:572). وتعد هذه الايضاحات ضرورية لزيادة القابلية على فهم المعلومات المعترف بها في متن الكشوفات المالية.

3- المعلومات الإضافية او التكميلية SUPPLEMENTARY INFORMATION مثل الإفصاح عن تأثير التغيرات في الاسعار وتقرير المراجع ومعلومات عن الاقسام او القطاعات التشغيلية SEGMENT INFORMATION.

4- الوسائل الاخرى للإبلاغ المالي (وسائل الإفصاح الاخرى للإبلاغ المالي) مثل رأي الادارة الحالي وتفسيرها وتحليلها واستراتيجيتها المستقبلية ورسالتها الى حملة الاسهم او اية معلومات اخرى تطالب الادارة بالإفصاح عنها بموجب القوانين والتعليمات ذات العلاقة. وتعد المعلومات الإضافية التي توفرها الادارة بخلاف المعلومات المفصّل عنها في الكشوفات المالية الى الاطراف الخارجية مفيدة جداً لأنها بموقع يجعلها الاعرف بنشاط الكيان ووضعه المالي. وتسمى المعلومات التي توفرها الادارة بتقرير مجلس الادارة.

ولذا يرى الباحثان ان الكشوفات المالية احدى وسائل الإبلاغ المالي وليست الإبلاغ المالي كله، وهذا يعني ان التقرير المالي اوسع من الكشوفات المالية، الا ان الكشوفات المالية تعد الركيزة الأساسية او القلب النابض لهيكل الإبلاغ المالي. اذ لا إبلاغ مالي بدون الكشوفات المالية وذلك بسبب:

1- الكشوفات المالية هي الوسيلة الأكثر فائدة لمستعملي المعلومات المالية الذين يريدون اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص او توزيع الموارد الاقتصادية النادرة كقرارات الاستثمار او الاقراض وما شابههما من مجمل عملية الإبلاغ المالي (1: SFAC NO.5, 2008).

2- لكون غالبية المعلومات المفصّل عنها في وسائل الإفصاح الاخرى للإبلاغ المالي تهدف الى تفسير او توضيح او تحليل المعلومات الواردة في (بنود الكشوفات المالية) فضلاً عن كون كافة وسائل الإبلاغ المالي الاخرى لا تعد وسائل بديلة عن وسيلة الإفصاح او الاعتراف في الكشوفات المالية للعناصر التي لا تلبي او تحقق معايير الاعتراف.

ان الاساس المتبع للتمييز ما بين المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في الكشوفات المالية والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها في وسائل الإفصاح الاخرى للإبلاغ المالي هي (معايير الاعتراف RECOGNITION CRITERIA)، فالمعلومات التي تلبي او تحقق معايير الاعتراف يتم الإفصاح عنها في الكشوفات المالية الأساسية والمعلومات التي لا تلبي او تحقق معايير الاعتراف يتم الإفصاح عنها في وسائل الإفصاح الاخرى للإبلاغ المالي. يعرف الاعتراف RECOGNITION بأنه عملية التسجيل او الإدراج الرسمية للبند ITEM في الكشوفات المالية للكيان كموجود او مطلوب او ايراد او مصروف او ما يشابه العناصر ELEMENTS الاخرى لهذه الكشوفات (IBID.: PAR.6).

وعليه، يعرف الباحثان الإبلاغ المالي (التقرير المالي) بأنه مجموعة من وسائل الإفصاح التي تعرض جميع المعلومات الملائمة الكمية والوصفية بهدف زيادة القابلية على فهم المعلومات المراد توفيرها الى الاطراف الخارجية للمنشأة لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية.

الجزء الثاني : الإبلاغ المالي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

يمتاز النشاط الاقتصادي المعاصر بهيمنة اقتصاد السوق وانتشار اسواق المال والاستعمال الكبير والمنتزاد للمشتقات المالية لدرجة وصول حجم التعامل بها الى ما يعادل 19 مرة ضعف حجم التجارة العالمية بالسلع والاوراق المالية المختلفة الاخرى بحدود عام 2010 .

ان هذه الامور والمستجدات الاقتصادية اوجبت على الجهات المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية ومنها بالتحديد IASB الى التصدي لها ووضع المعالجات المحاسبية المناسبة لها الامر الذي ادى الى إصدار معايير محاسبية دولية جديدة لمعالجة القصور الناتج عن المحاسبة التقليدية من جهة ووضع المعايير المحاسبية التي تتناسب مع طبيعة وخصائص الادوات المالية الاساسية والمشتقة (المشتقات المالية) من جهة ثانية بما يضمن كون التقرير المالي يقدم وصفاً حقيقياً للحقائق الاقتصادية، وبمعنى آخر يعبر عن الوضع المالي بصورة عادلة مما يجعل البيانات المالية مفيدة لمنفعة القرار. ولذا اصدرت IASB العديد من المعايير المحاسبية المتعلقة بالقياس والافصاح عن الادوات المالية الاساسية والمشتقة والمتمثلة بالمعيار IAS32 & IAS39 والذان سيتوقف العمل بهما قريباً لحلول معايير جديدة سارية المفعول وبديلة عنهما متمثلة بالمعيارين IFRS7 & IFRS9 فضلاً عن IFRS13 . وتسمح هذه المعايير باستعمال القيمة العادلة كأساس للقياس والاعتراف بمكاسب وخسائر الحيازة غير المتحققة، والذان يعدان من ركائز او صفات المحاسبة المعاصرة (محاسبة القيمة الحالية) ويمثلان المعالجة المناسبة لقصور المحاسبة التقليدية.

مفهوم القيمة العادلة وخصائصها

عرفت القيمة العادلة FAIR VALUE من قبل IASB في IFRS13 "قياس القيمة العادلة" ومن قبل FASB في FAS159 & FAS157 "قياس القيمة العادلة" بأنها السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع اصل او الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، "قياس القيمة العادلة"، 2012:فقرة 9) (SFAS NO.159:2010:PAR.6A) (SFAS NO.157, 2010:PAR.5)*. ومن التعريف

نستنتج ان القيمة العادلة تمثل سعر البيع EXIT PRICE، وانها قياساً قائماً على السوق وليس على المنشأة (المصدر السابق نفسه: فقرة 2) (IBID.:PAR. 3)، لأنها تستند على الافتراضات التي سيستعملها المشاركون في السوق عند تسعير الاصل او الالتزام في معاملة منظمة ووفقاً لظروف السوق الحالية بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمخاطر . ونتيجة لذلك ، لا تعد نية المنشأة للاحتفاظ بالاصل أو تسوية أو خلافاً لذلك سداد الالتزام أمراً مهماً عندما يتعلق الأمر بقياس القيمة العادلة، ويرى WHITTINGTON ان السبب في جعل القيمة العادلة قياس قائم على السوق وليس على المنشأة وذلك لاستبعاد تأثير ادارة المنشأة على عملية القياس، اي بمعنى آخر استبعاد التقويم غير الموضوعي لإدارة المنشأة (WHITTINGTON, 2010:NO.1) ، ويؤيد الباحثان وجهة النظر هذه، ، خصوصاً اذا اخذنا بالحسبان الى ما اشار اليه هذا المعيار بان على المنشأة ان تأخذ بالحسبان الافتراضات التي سيطبقها المشاركون في السوق، الذين يتصرفون وفقاً لمصلحتهم الاقتصادية ومستقلين عن المنشأة التي يتم التقرير عنها (المصدر السابق نفسه: 439)(IBID.: PAR.15) .

وكذلك يتطلب قياس القيمة العادلة ان تكون مبادلة الاصل او الالتزام معاملة منظمة ORDERLY TRANSACTION ويقصد بالمعاملة المنظمة هي المعاملة التي تتحمل مخاطر السوق لفترة من الزمن قبل تاريخ القياس للسماح بالأنشطة التسويقية المعتادة للموجود او المطلوب ان تمارس، كما انها ليست ناتجة عن عملية قسرية (بيع اضطراري او تصفية اجبارية). ولذا فهي عملية مثالية بتاريخ القياس وتأخذ بالحسبان وجهة نظر (افتراضات) المشارك في السوق الذي يمتلك الاصل او بدين بالالتزام (المصدر السابق نفسه: 493) (IBID.:PAR.7) .

ويرى الباحثان ان القيمة العادلة تعبر عن القيمة الحقيقية الحالية للموجودات والمطلوبات المالية وكذلك عن التغير الحاصل في قيمة تلك الموجودات والمطلوبات*، وهذا بدوره يجعل المعلومات المالية الناتجة عن القيمة العادلة كأساس للقياس تعد اكثر فائدة لمنفعة القرار من المعلومات المالية الناتجة وفقاً للتكلفة التاريخية كأساس للقياس.

منهج قياس القيمة العادلة:

* صدر معيار قياس القيمة العادلة IFRS 13 في ايار 2011 وساري المفعول من 1/1/2013 مع

السماح بالتطبيق المبكر.

* تم الإشارة حصراً الى الموجودات والمطلوبات المالية وليس الى الموجودات والمطلوبات لانها هي المتعلقة بموضوع الدراسة.

أولاً: استعمال السعر المعلن QUOTED PRICE وبدون تعديل للاصول او الالتزامات المتطابقة IDENTICAL في الاسواق النشيطة، وبخلافه فعلى المنشأة استعمال اسلوب تقويم مختلف يزيد من استعمال المدخلات الملحوظة ويقلل من استعمال المدخلات غير الملحوظة .

تعرف المدخلات الملحوظة بانها المدخلات التي يتم صياغتها باستعمال بيانات السوق، وتتضمن الاسواق التي تتوفر بها المدخلات الملحوظة عن بعض الاصول والالتزامات (ومنها على سبيل المثال الادوات المالية) (المصدر السابق نفسه : فقرة ب34):

1- اسواق البورصة : اسعار الاقفال للبورصة تمثل بشكل عام القيمة العادلة .

2- اسواق التجار .

3- اسواق السماسرة (الوسطاء).

4- اسواق المبلغ الاصلي (الاصدار الاصلي) .

اما المدخلات غير الملحوظة فتعرف بانها المدخلات التي لا تتوفر لها بيانات السوق والتي تتم صياغتها باستعمال افضل المعلومات المتوفرة بخصوص الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق (المصدر السابق نفسه: 494) (IBID.:PAR.21) .

ثانياً : تحديد السوق الاصلي (او السوق الأكثر ربحاً) للاصل او للالتزام . في حالة وجود اسواق نشيطة متعددة ومعلوماتها متاحة كمدخلات للمستوى الاول للعديد من الاصول او الالتزامات المالية والتي يمكن تبادل بعضها في تلك الاسواق (على سبيل المثال، في بورصات مختلفة) ، يتطلب هذا المعيار تحديد السوق الاصلي للاصل او الالتزام اولاً، وبغايه تحديد السوق الأكثر ربحاً للاصل او الالتزام (المصدر السابق نفسه: فقرة 16). يعرف السوق الاصلي PRINCIPLE MARKET بأنه السوق ذي الحجم الأكبر ومستوى النشاط الاعلى للاصل او الالتزام . ويعرف السوق الأكثر ربحاً MOST ADVANTAGEOUS MARKET بأنه السوق الذي يزيد القيمة التي سيتم الحصول عليها من بيع الاصل او يقلل القيمة التي سيتم دفعها لنقل الالتزام بعد الاخذ بالحسبان تكاليف البيع والنقل (المصدر السابق نفسه: 493).

المشتقات المالية : المحاسبة والتحوط

المشتقات المالية هي ادوات مالية تكتسب او تتغير قيمتها بسبب التغير في سعر الاصول او المؤشرات الاساسية التي تتضمنها UNDERLYING. فاذا كانت تغيرات الاسعار ايجابية ولدت لها قيمة موجبة او (حقوق) والتي من الصحيح النظر اليها كموجودات، واذا كانت تغيرات الاسعار سلبية ولدت لها قيمة سالبة او (التزامات) والتي من الصحيح النظر اليها كمطلوبات . وعليه، فان القيمة العادلة للمشتقة المالية تتغير خلال العمر المحدد لها بسبب التغيرات في الاسعار الجارية بالسوق مما يتطلب تعديل القيمة المسجلة CARRYING VALUE لها كموجود او كمطلوب. وتعد المشتقات المالية خیر وسيلة للتحوط من المخاطر السوقية لانها عقد مستقبلي له طرفان، الطرف البائع يستعملها للمضاربة والطرف المشتري يستعملها للتحوط. المضاربة هي الرهان على تغيرات (حركات) الاسعار المستقبلية، ويحدث التحوط من الناحية المقابلة لها وهي الحماية من تغيرات الاسعار المستقبلية. ولذا تساعد على الحد من المخاطر التي يتعرض لها المستثمر عن طريق نقل المخاطرة من الطرف الذي لا يرغب بتحملها (المشتري) الى الطرف الذي يرغب بتحملها (البائع).

يعرف الباحثان التحوط بأنه عملية مسك مركزين متقابلين في السوق بوقت واحد يسعى المستثمر من خلالها الى معادلة OFFSETTING الخسارة الناجمة من احد المركزين مع المكسب الناجم من المركز المقابل له بسبب التغيرات في الاسعار السوقية والعكس صحيح .

ويرى الباحثان ان الخصائص الرئيسية للمحاسبة عن المشتقات المالية هي:

1- قياسها بالقيمة العادلة بوصفه القياس المناسب لها.

2- الاعتراف بها في كشف المركز المالي كموجودات او مطلوبات ، لكونها تولد حقوق RIGHTS او التزامات OBLIGATIONS تقابل تعريف الموجودات او المطلوبات (SPICELAND ET AL., 2011: APP A3-4) . وهذا يعني ان المشتقات المالية أصبحت

بنداً من بنود الميزانية العامة وفقاً لـ IAS 39 .

3- الاعتراف بمكاسب او خسائر الحيازة غير المتحققة للمشتقات المالية الناجمة عن التغيرات في قيمتها العادلة وفقاً لطريقة استعمالها . فاذا استعملت المشتقة لغرض المتاجرة (المضاربة) يتم الاعتراف بهذه المكاسب او الخسائر مباشرة في كشف الدخل ، واذا استعملت المشتقة لغرض التحوط ضد المخاطر المالية يتم الاعتراف بهذه المكاسب والخسائر في كشف الدخل وفقاً لمتطلبات محاسبة التحوط (اي وفقاً لعلاقة التحوط).

محاسبة التحوط HEDGE ACCOUNTING

تهدف المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة عن المشتقات المالية المستعملة كادوات للتحوط من المخاطر التي تتعرض لها المنشأة هو ان تعكس الكشوفات المالية فاعلية المنشأة في تخفيض المخاطر (ادارة المخاطر) التي تتعرض لها. ولكي تتمكن الكشوفات المالية من عكس هذه الفاعلية تقوم محاسبة التحوط بالاعتراف بتأثير اداة التحوط والبند المحوط على الدخل في نفس المدة المالية ، وبمعنى آخر تعترف محاسبة التحوط بشكل متماثل بآثار المعادلة **OFFSETTING** لصافي الربح او الخسارة من التغيرات في القيم العادلة لاداة التحوط والبند المتعلق بها الذي يتم تحوطه (**IAS39:PAR.85**) . وهذا يعني ان هدف محاسبة التحوط هو تحقيق مقابلة توقيت الاعتراف **MATCHING THE TIMING** OF RECOGNITION بالمكاسب والخسائر الناجمة عن تغير القيمة العادلة لاداة التحوط مع المكاسب والخسائر الناجمة عن تغير القيمة العادلة للاصل او للالتزام او لتأثير العملية المتوقعة التي يتم تحوطها في حساب الأرباح أو الخسائر (**SPICELAND ET AL., 2011: APP.A-2**) . ولتحقيق هذا الهدف، تقوم محاسبة التحوط بتعجيل **ACCELERATE** أو تأجيل **DEFER** الاعتراف بالمكاسب أو الخسارة الناجمة عن تغير القيمة العادلة للبند المحوط أو اداة التحوط في كشف الدخل لتحقيق المقابلة بين تأثير كل منهما على الأرباح أو الخسائر التي تحققها المنشأة بهدف معادلة آثارهما على نتيجة النشاط (**MIRZA & HOLT, 2011:323**) .

ولتوضيح أسلوب أو منهج محاسبة التحوط نفترض المثال الآتي لبيان توقيت التأثير على حساب الأرباح أو الخسائر عند تطبيق محاسبة التحوط. في عام 2010 دخلت منشأة بعقد مشتقة مالية للتحوط من المخاطر التي يتعرض إليها أحد البنود المعترف بها في بيان المركز المالي. المشتقة المالية ينتهي عقدها في 2011 والبند المحوط يباع في 2012 :

مجموع التأثير	حساب الأرباح أو الخسائر (كشف الدخل)		منهج محاسبة التحوط	المعالجة المحاسبية
	2012	2011		
1000 1000	1000	1000		البند المحوط (متحققة) أداة التحوط صافي الربح أو الخسارة تطبيق محاسبة التحوط
0	1000	1000		
1000 1000		1000 1000	تعجيل الاعتراف	1- تحوط القيمة العادلة: البند المحوط (غير متحققة) أداة التحوط
0		0		صافي الربح أو الخسارة
1000 1000	1000 1000		تأجيل الاعتراف	2- تحوط التدفق النقدي : البند المحوط (متحققة) أداة التحوط
0	0			صافي الربح أو الخسارة
1000 1000	1000 1000		تأجيل الاعتراف	3- تحوط صافي الاستثمار في عملية اجنبية: البند المحوط (متحققة) أداة التحوط
0	0			صافي الربح أو الخسارة

ويرى الباحثان أن محاسبة التحوط هي التقنية التي بموجبها يتم تعديل الأسس الاعتيادية أو المعمول بها للاعتراف بالمكاسب والخسائر (أو الإيرادات والمصروفات) الناجمة عن البند المحوط وأداة التحوط لكي تسمح بالاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناجمة عن الاثنان في حساب الأرباح أو الخسائر (كشف

الدخل) بشكل متزامن لتحقيق المقابلة بينهما (مطابقة توقيت الاعتراف) . هذه المقابلة تمكن من إعداد بيانات مالية تساعد مستعملها على تقييم فاعلية المنشأة في إدارة المخاطر السوقية التي تتعرض لها، وهذا يعني أن تطبيق محاسبة التحوط (أو المعايير المحاسبية الدولية) يوفر معلومات أكثر فائدة أو منفعة لاتخاذ القرارات، وبمعنى آخر تطبيق محاسبة التحوط (أو المعايير المحاسبية الدولية) يعمل على تحقيق الهدف الأسمى للمحاسبة المتمثل بمنفعة أو فائدة القرار "الهدف الموجه للإبلاغ المالي أو لإعداد التقارير المالية"، وعليه، تبني محاسبة التحوط لهذا المنهج ناجم عن تبني المحاسبة لمدخل فائدة أو منفعة القرار.

شروط تطبيق محاسبة التحوط

بسبب خروج محاسبة التحوط عن أو قيامها بتغيير القواعد المتبعة في الاعتراف، وذلك باتباع قواعد خاصة بها تسمح للمنشأة بتعجيل أو تأجيل الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر المتعلقة بالبند المحوط وأداة التحوط في بيان الدخل، ولضمان منع إساءة استعمال قواعد محاسبة التحوط لغرض التلاعب بالدخل أو ممارسة إدارة الأرباح EARNINGS MANAGEMENT، وضع IAS 39 اشتراطات خاصة يجب الوفاء بها لكي يصبح بالإمكان استعمال أو تطبيق محاسبة التحوط. فإذا حققت علاقة التحوط كافة هذه الشروط، عندها تصبح مؤهلة لتطبيق محاسبة التحوط، وهذه الشروط هي (IAS39, 2008: PAR.88):

- 1- التوثيق الرسمي لعلاقة التحوط وهدف واستراتيجية إدارة مخاطر المنشأة للقيام بالتحوط .
- 2- ان تكون علاقة التحوط ذات فاعلية في تحقيق معادلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية التي تفرز للمخاطرة المحوطة. ويعد التحوط عالي الفعالية إذا كانت النتائج الفعلية للتحوط ضمن نطاق يتراوح بين 80%- 125% (IBID.:PAR.105B).
- 3- يمكن قياس فاعلية التحوط بشكل موثوق به.
- 4- بالنسبة لتحوط التدفق النقدي يجب ان تكون العملية المتنبأ بها (المتوقعة) التي هي محل التحوط محتملة الحدوث الى حد كبير، ويجب ان تقدم تعرضاً للتغيرات في التدفقات النقدية التي يمكنها في النهاية ان تؤثر على صافي الربح او الخسارة المقرر عنها .

علاقة التحوط HEDGE RELATIONSHIP

يقصد بعلاقة التحوط هو عملية الربط بين أداة التحوط وبين البند المحوط المتعرض للمخاطرة. ان الاداة المستعملة في التحوط هي المشتقة المالية فضلاً عن الاصل المالي غير المشتق او الالتزام المالي غير المشتق المستخدم فقط للتحوط من مخاطر التغيرات في أسعار العملات (IAS39, 2008:PAR.72) . ويجب ان تكون اداة التحوط مع طرف خارجي (اي ان المشتق الداخلي مع قسم آخر ضمن المنشأة مثلاً لا يعد اداة تحوط). اما البند المحوط فيمكن ان يكون اصلاً او التزاماً معترف به او التزام ثابت FIRM COMMITMENT، او معاملة متنبأ بها FORECAST TRANSACTION، او صافي استثمار في عملية اجنبية (IBID.:PAR.78).

ولكي يصبح البند محل تحوط، ينبغي ان يعرض هذا البند المنشأة لمخاطرة حدوث تغيرات في القيمة العادلة او التدفقات النقدية المستقبلية. ولكي تصنف اداة ما بأنها اداة تحوط، ينبغي التوقع بان التغير في قيمتها العادلة ستعادل التغير في القيمة العادلة او التدفقات النقدية للبند المحوط، وبمعنى آخر انها فعالة في معادلة التغيرات الناجمة عن البند المحوط.

ان انواع علاقة التحوط هي (IBID.:PAR.86):

أولاً: تحوط القيمة العادلة FAIR VALUE HEDGE:

ويعرف بانه التحوط ضد التعرض للمخاطر الناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصل او الالتزام المعترف به او للالتزام الثابت غير المعترف به المنسوبة الى مخاطرة معينة والتي سوف تؤثر في حساب الأرباح أو الخسائر. ويستعمل هذا النوع من التحوط لمعادلة التغيرات في القيمة العادلة للبند المحوط ذات الاسعار او اسعار الفائدة الثابتة وتتطلب محاسبة تحوط القيمة العادلة المعالجات الآتية (IAS39, 2008:PAR.89):

- 1- يتم الاعتراف في حساب الارباح أو الخسائر بالمكسب أو الخسارة الناجمة من قياس اداة التحوط بالقيمة العادلة وبالمقابل يتم تعديل قيمة المشتقة المالية لتعكس التغيرات في قيمتها العادلة ويتم اثبات ذلك وفقاً للقيد الاتي بافتراض اداة التحوط (المشتقة المالية) حققت مكسباً:

المشتقة المالية xxx

مكاسب حيازة المشتقة المالية xxx

- 2- يتم الاعتراف المباشر في حساب الارباح أو الخسائر بالمكسب أو الخسارة الناجمة عن قياس البند المحوط بالقيمة المعادلة وبالمقابل يتم تعديل المبلغ المسجل CARRYING AMOUNT للبند

المحوط، وينطبق ذلك حتى لو كان هذا البند مقاساً بطريقة أخرى. فقد يكون البند مقاساً بالتكلفة أو التكلفة المطفأة (مثل المدينون والقروض) ، وقد يكون مقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (مثل الموجودات المالية المتاحة للبيع وفقاً لـ IAS 39 ملغي ولكنه ساري المفعول لغاية 2014/12/31 أو الاستثمار في ادوات حق الملكية وفقاً لـ IFRS 9) ، وفي هذه الحالة يتم تعجيل ACCELERATE الاعتراف بالمكسب أو الخسارة الناجمة عن تغير القيمة العادلة للبند المحوط في حساب الأرباح أو الخسائر لكي يكون في المدة المالية نفسها التي يتم فيها الاعتراف بالمكاسب أو الخسارة الناجمة عن تغير القيمة العادلة لأداة التحوط (MIRZA & HOLT, 2011: 323) (RAMIREZ, 2007: 6) . ويتم إثبات ذلك وفقاً للقيد الآتي بافتراض ان البند المحوط حقق خسارة :

xxx خسائر حيازة البند المحوط
xxx البند المحوط

بموجب محاسبة التحوط مكسب المشتقة سيعادل OFFSET خسارة البند المحوط والعكس صحيح عن طريق الاعتراف بالمكاسب والخسائر المتعلقة بأداة التحوط والبند المحوط في المدة المالية نفسها، مما يؤدي الى عدم تأثير حساب الأرباح أو الخسائر بهما لأن صافي تأثيرهما يساوي صفر إذا كان التحوط بفاعلية كاملة 100 % (تحوط كلي) بسبب أن التغير في القيمة العادلة لأحدهما تعادل الأخرى. وإذا كان التحوط ليس فعالاً، فإن الجزء غير الفعال من أداة التحوط هو الآخر يتم الاعتراف به مباشرة في حساب الأرباح أو الخسائر شأنه في ذلك شأن الجزء الفعال.

ثانياً: تحوط التدفق النقدي CASH FLOW HEDGE:

ويعرف بأنه التحوط ضد التعرض لمخاطر التغيرات غير المرغوبة للتدفقات النقدية المستقبلية لأصل أو التزام معترف به أو عملية متنبأ بها المنسوبة الى مخاطرة معينة وتؤثر على الأرباح أو الخسائر (MIRZA & HOLT, 2011: 327). ويستعمل هذا النوع من التحوط لمعادلة التغيرات في التدفقات النقدية للبنود المحوطة ذات التدفقات النقدية المتغيرة بسبب التغير في الاسعار (اسعار السلع، سعر الفائدة، سعر الصرف الاجنبي) . وتتطلب محاسبة تحوط التدفق النقدي المعالجات المحاسبية الآتية (IAS39, 2008: PARS.95, 97, 98):

1- تأجيل DEFER الاعتراف بجزء من المكسب أو الخسارة الناجمة عن أداة التحوط المحدد على انه تحوط فعال في حساب الأرباح أو الخسائر والنقير عنه كبنود مستقل في الدخل الشامل الآخر (حقوق المساهمين) ، وإعادة تبويبه (الاعتراف به) في حساب الأرباح أو الخسائر في المدة الزمنية نفسها التي يؤثر بها البند المحوط على حساب الأرباح أو الخسائر لتحقيق مطابقة المقابلة (اي الاعتراف في المدة الزمنية نفسها) في كشف الدخل بين المكسب أو الخسارة الناجمة عن تغيرات القيمة العادلة لأداة التحوط وبين تأثير البند المحوط على الأرباح أو الخسائر، وبالمقابل يتم تعديل القيمة المسجلة للمشتقة المالية لتعكس التغيرات في قيمتها العادلة . ويتم اثبات ذلك وفقاً للقيد الآتي بافتراض أداة التحوط حققت خسارة:

xxx خسائر حيازة المشتقة المالية
xxx المشتقة المالية

2- الاعتراف المباشر في حساب الأرباح أو الخسائر عن اي مكسب أو خسارة متبقية من أداة التحوط للجزء غير الفعال.

3- لا توجد معالجة محاسبية بتعديل قيمة البند المحوط.

4- إذا نتج لاحقاً عن العملية المتنبأ بها أو المتوقعة الاعتراف باصل مالي أو التزام مالي يتم إعادة تبويب المكسب أو الخسارة المؤجلة التي تم التقرير عنها كبنود دخل شامل آخر في حساب الأرباح أو الخسائر في نفس المدة التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المحوطة على الأرباح والخسائر (مثل المدة التي يتم فيها الاعتراف بدخل الفائدة أو مصروف الفائدة) (MIRZA & HOLT, 2011:327) ، ولا يجوز معالجتها (كتعديل أساس BASIS ADJUSTMENT) اي تعديل التكلفة الأولية أو المبلغ المسجل للأصل أو الالتزام بمقدار المكسب أو الخسارة المؤجلة التي تم تحويلها من بنود الدخل الشامل الآخر (جمعة، 2010: 157).

5- إذا نتج لاحقاً عن العملية المتوقعة الاعتراف باصل غير مالي أو التزام غير مالي أو أصبحت العملية المتوقعة التزام ثابت (والذي يطبق عليه تحوط القيمة العادلة)، المنشأة لها حق اختيار احدى السياستين المحاسبيتين، الاولى إعادة تبويب المكاسب أو الخسائر المؤجلة من بنود الدخل الشامل الآخر الى حساب الأرباح أو الخسائر (تعديل إعادة تبويب RECLASSIFICATION ADJUSTMENT) خلال المدة أو المدد الزمنية نفسها لامتلاك الموجود أو التي يفترض ان يؤثر بها المطلوب على حساب الأرباح أو الخسائر، أو الثانية تحويل المكاسب أو الخسائر المؤجلة من بنود

الدخل الشامل الاخر وتعديل التكلفة الاولى او المبلغ المسجل للاصل او الالتزام بمقدارها (تعديل اساس (MIRZA & HOLT, 2011:327).

ثالثاً: التحوط لصافي الإستثمار في عملية أجنبية

HEDGE OF A NET INVESTMENT IN A FOREIGN OPERATION:

تعرف المنشأة (العملية) الأجنبية بأنها منشأة تابعة أو منشأة زميلة أو ترتيب مشترك أو فرع للمشروع معد التقرير توجد نشاطاته أو تتم في بلد غير بلد المشروع معد التقرير. ويعرف صافي الإستثمار في عملية أجنبية بأنه حصة المشروع معد التقارير المالية في صافي أصول تلك المنشأة (المعيار المحاسبي الدولي 21 ، 2012: 787)*. ويمكن ان تتعرض المنشأة عند ترجمتها للقوائم المالية للمنشأة الأجنبية (الإستثمار الاجنبي) الى عملة التقرير (عملة العرض PRESENTATION CURRENCY) لمخاطر التغيرات في اسعار الصرف الأجنبي التي تؤثر على ملكية ودخل المستثمر أو المنشأة المستثمرة، لذا تقوم المنشأة بالتحوط لذلك باستعمال المشتقة المالية أو الأصل أو الالتزام المالي غير المشتق كاداة للتحوط من تلك المخاطر. ان المكاسب أو الخسائر غير المتحققة الناجمة عن التغير في اسعار الصرف يتم التقرير عنها كبنء مستقل (حساب فروقات ترجمة العملات الأجنبية TRANSLATION ADJUSTMENT) في الدخل الشامل الاخر .

ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 يعد صافي الإستثمار اصلاً واحداً مقابل الأصول والمطلوبات الفردية العديدة التي يتكون منها كشف المركز المالي للعملية الأجنبية المستثمر بها، على اساس ان اصول ومطلوبات ذلك الكيان كل منهما يحوط الاخر (اي تحوط طبيعي)، ولذا صافي الاصول (صافي الإستثمار) فقط هي التي تتعرض لمخاطر تقلبات اسعار الصرف الأجنبي. فاذا حققت علاقة التحوط الشروط اللازمة لتطبيق محاسبة التحوط فانه يجب محاسبة تحوطات صافي الإستثمار في عملية (وحدة) اجنبية بشكل مماثل لتحوطات التدفقات النقدية وكما يأتي (المعيار المحاسبي الدولي 39، 2012: فقرة 102):

1- تأجيل الاعتراف بجزء من المكسب أو الخسارة الناجمة عن المشتقة المالية أو الإدارة المالية غير المشتقة المصممة على انها اداة تحوط والمحددة بأنها عالية الفعالية في حساب الارباح أو الخسائر والتقرير عنه كبنء مستقل (فروقات ترجمة العملة الأجنبية) في الدخل الشامل الاخر، واعادة تبويب تلك المكاسب أو الخسائر المتراكمة في الدخل الشامل الاخر الى حساب الارباح أو الخسائر عندما يتم التصرف الكلي أو الجزئي بالمنشأة الأجنبية . ان هذه المعالجة مماثلة لمعالجة المكاسب والخسائر الناجمة عن ترجمة القوائم المالية للمنشأة الأجنبية، وبذلك تتمكن محاسبة التحوط من معادلة كلياً أو جزئياً الخسارة التي قد تنجم عن ترجمة صافي الإستثمار الاجنبي مع المكسب الناجم عن اداة التحوط والعكس صحيح (BEAMS ET AL., 2012:503) (HOYLE ET AL., 2009:375):

2- الاعتراف المباشر في حساب الارباح أو الخسائر عن اي مكسب أو خسارة متبقية من اداة التحوط عن الجزء غير الفعال سواء كانت اداة التحوط مشتقة مالية مثل العقد الآجل أو كانت اداة مالية غير مشتقة مثل التزام مالي أو قرض دانن بالعملة الأجنبية (أي معاملة بالعملة الأجنبية) .

الإفصاح في البيانات المالية

ان هدف المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية 7 هو الطلب من المنشآت توفير الإفصاحات في بياناتها المالية التي تمكن المستعملين تقييم ما يأتي (IFRS 7, 2010:PAR.1):

1- اهمية الأدوات المالية للمركز المالي والاداء المالي للمنشأة؛
2- طبيعة ومدى المخاطرة الناجمة من الادوات المالية التي تتعرض لها المنشأة، وكيفية ادارة المنشأة لهذه المخاطر.

وللمساعدة في تحقيق هذا الهدف يشترط هذا المعيار الإفصاح عن بنود بيان المركز المالي وبنود بيان الدخل وحقوق الملكية والسياسات المحاسبية ومحاسبة التحوط والقيمة العادلة. أولاً: بيان (كشف) المركز المالي:

ينبغي على المنشأة الإفصاح عن المبالغ المسجلة CARRYING AMOUNTS للمشتقات المالية بحسب القيمة المتولدة لها كموجودات او كمطلوبات، ويتم عرضها ضمن الموجودات الاخرى او المطلوبات الاخرى .

* يمكن ان تقوم المنشأة بنشاطات اجنبية بطريقتين. حيث يمكن ان تكون لها معاملات بعملات اجنبية او تكون لها عمليات اجنبية. ومن اجل الإفصاح عنهما في الكشوفات المالية للمنشأة معدة التقرير المالي، فانه يجب التعبير عن المعاملات الأجنبية بعملة المنشأة معدة التقرير، كما يجب ترجمة الكشوفات المالية للعمليات الأجنبية الى عملة التقرير (عملة المنشأة معدة التقرير المالي).

ثانياً: بيان الدخل الشامل (بيان الأرباح أو الخسائر و الدخل الشامل الآخر) :

ينبغي على المنشأة الإفصاح عن البنود التالية للدخل أو المصروف أو المكاسب أو الخسائر اما في بيان الدخل الشامل أو في الايضاحات (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7، 2012: فقرة 20) . ان البنود التي يتم الاعتراف بها في حساب الارباح أو الخسائر (بيان الدخل) هي:

أ- المكاسب أو الخسائر من الأصول المالية أو الالتزامات المالية التي تكون عبارة عن بنود محوطة لعلاقة تحوط قيمة عادلة (نفس المصدر السابق : فقرة 5-7-3).

ب- المكاسب أو الخسائر الناجمة عن أداة تحوط القيمة العادلة (سواء كانت فعالة أو غير فعالة) والمكاسب أو الخسائر الناجمة عن أداة تحوط غير فعالة لتحوط التدفق النقدي وتحوط صافي الاستثمار في عملية اجنبية (المعيار المحاسبي الدولي 39، 2012: الفقرات 89-102).

اما البنود التي يعترف بها في دخل شامل آخر OTHER COMPREHENSIVE INCOME (حقوق الملكية أو حقوق المساهمين) هي :

أ- المكاسب أو الخسائر الناجمة عن تغيرات اسعار الصرف الاجنبي عند ترجمة البيانات المالية للاستثمار الاجنبي الى عملة العرض .

ب- المكسب أو الخسارة الناجمة عن أداة تحوط فعالة لتحوط التدفق النقدي وتحوط صافي الاستثمار في عملية اجنبية (المعيار المحاسبي الدولي 39، 2012 : الفقرات 89-102).

ثالثاً : الإفصاحات الاخرى

فضلاً عن البنود التي يتم الإفصاح عنها في بيان المركز المالي وبيان الدخل الشامل، فعلى المنشأة توفير الإفصاحات الآتية :

أ- الإفصاح بشكل مفصل لكل نوع من انواع التحوط (المصدر السابق نفسه: فقرة 22) :

1- وصف لكل نوع من التحوط.

2- وصف للادوات المالية المحددة على انها ادوات تحوط وقيمتها العادلة في تاريخ التقرير.

3- طبيعة المخاطر التي يتم تحوطها.

ب- تحليل الحساسية وكما يلي (المصدر السابق نفسه: فقرة 41):

1- تحليل الحساسية لكل نوع من انواع مخاطرة السوق التي تتعرض لها المنشأة خلال مدة إعداد

التقارير وبيان كيف ان الارباح أو الخسائر وحقوق الملكية كانت ستتأثر بها.

2- الاساليب أو الافتراضات المستعملة في إعداد تحليل الحساسية.

3- التغيرات عن المدة السابقة في الاساليب والافتراضات المستعملة واسبابها.

المحور الرابع**الاستنتاجات والتوصيات**

بناءً على ما تقدم فقد توصل الباحثان إلى الاستنتاجات الآتية:

1- تزداد أهمية إدارة المخاطر في النشاط المصرفي مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى لان الودائع تشكل نسبة كبيرة من هيكلها التمويلي، ولذا لا يسمح للمصارف بأن تعرض نفسها إلى مستوى عالي من المخاطر، وذلك للمحافظة على حقوق المودعين وإلى عدم تعرضها إلى العسر المالي أو الإفلاس والانهيار ومن ثم تجنب حدوث أزمات اقتصادية.

2- إن زيادة ظاهرة تقلب أسعار الأصول والمؤشرات السوقية والذي أدى إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها المنشآت كان السبب الرئيس في ابتكار المشتقات المالية كأدوات للتحوط من هذه المخاطر، ومن ثم تطورت لتصبح من أهم الأدوات الاستثمارية والتمويلية.

3- القيمة العادلة هي الأساس المناسب لقياس المشتقات المالية، وبخلافه لا يمكن أن تكون المشتقات المالية بنوداً من بنود الميزانية العامة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.

4- توسع (IFRS 9) في استعمال القيمة العادلة كأساس لقياس الأدوات المالية، وقد تعزز ذلك بعد صدور (IFRS 13) لأنه سهل قياس القيمة العادلة.

5- تعمل محاسبة التحوط على الاعتراف بمكاسب وخسائر طرفي علاقة التحوط (البند المعرض للمخاطرة والأداة المستعملة في تحوط البند من المخاطرة التي يتعرض لها) في مدة زمنية واحدة (أي تحقيق مطابقة توقيت الاعتراف)، بهدف توفير المعلومات التي تمكن مستخدميها من تقييم فاعلية المصرف في إدارة المخاطر السوقية التي يتعرض لها.

6- الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية كأدوات للتحوط من المخاطر المصرفية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية يوفر المعلومات الأكثر نفعاً لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ولذا يحقق الهدف الأسمى أو الموجه للإبلاغ المالي.

- في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها يوصي الباحثان بما يأتي:
- 1- ضرورة استعمال المشتقات المالية كأدوات للتحوط من المخاطر السوقية كونها أدوات فعالة في تحقيق ذلك، إذ يمكن لمستعملها من اتخاذ مركز في السوق الآجل معاكس لمركزه القائم في السوق الفوري من حيث تحركات الأسعار مما يمكنه من تحقيق المعادلة أو الموازنة بين تأثيرهما على صافي الدخل.
 - 2- ضرورة تطبيق محاسبة التحوط لأنها تساعد على إعداد بيانات مالية تعكس فاعلية المصرف في إدارة المخاطر السوقية التي يتعرض لها مما يمكن مستعمليها من تقييم فاعلية المصرف في إدارة المخاطر السوقية التي يتعرض لها .
 - 3- التقرير المالي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية يوفر كشوفات مالية تعبر عن حقيقة المركز المالي والأداء المالي للمصرف، وتحقيق الإفصاح العادل.
 - 4- الإبلاغ المالي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية يزيد من ثقة الأطراف الخارجية المستعملة للبيانات المالية بالمصرف ويشجعهم على الاستثمار فيه ولا سيما الاستثمار الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لسهم المصرف في أسواق المال ومن ثم إلى زيادة القيمة السوقية للمصرف نفسه.

المراجع REFERENCES

- 1- القاعدة المحاسبية رقم 10 "الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المماثلة"، مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق، 1998.
- 2- النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين، جمهورية العراق، وزارة المالية، 1992.
- 3- الجعاعات ، خالد جمال ، "معايير التقارير المالية الدولية"، الطبعة الأولى، اثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، 2008.
- 4- جمعة، احمد حلمي، "محاسبة الأدوات المالية"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 5- رضوان، سمير عبد الحميد، "المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها"، دار النشر للجامعات المصرية، الطبعة الأولى، 2005.
- 6- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن)، مجموعة طلال أبو غزالة، عمان 2012.
- 7- بن علي، بلحروز، "استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية"، مجلة الباحث، العدد 2009-7، 2010.
- 8- الواسطي، ذكرى جمعة سكر، "المحاسبة عن التحوط في المشاريع الاستثمارية المشتركة بالتطبيق على عينة من المصارف السعودية"، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، 2011.
- 9- هاشم، صبيحة قاسم، "إستخدام المبادلات لإدارة المخاطر- دراسة تطبيقية عن مبادلة اسعار الفائدة"، أطروحة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، 2007.
- 10- AMERICAN ACCOUNTING ASSOCIATION, "A STATEMENT OF BASIC ACCOUNTING THEORY", EVANSTON III, 1966.
- 11- BEAMS, F.A., ANTHONY, J.H., BETTINGHAUS, B & SMITH, K., "ADVANCED ACCOUNTING", 11TH ED., PERSON, NEW JERSEY, USA, 2012.
- 12- CAUETTE.J.B., EDWARD, I.A., & NARAYAU, P., "MANAGING CREDIT RISK: THE NEXT FINANCIAL CHALLENGE", NEWYORK, J.WILEY, 1998.
- 13- CHANCE & BROOKS, "AN INTRODUCTION TO DERIVATIVES AND RISK MANAGEMENT", 7TH ED., THOMSON SOUTH- WESTERN, CANADA, 2008.
- 14- GRIFFITHS, DAVID, "RISK BASED INTERNAL AUDITING: AN INTRODUCTION", USA , 2006.
- 15- HOYLE, J.B., SCHAEFER, T.F. & DOUPNIK, T.S., "FUNDAMENTALS OF ADVANCED ACCOUNTING", 3RD ED., MCGRAW-HILL, IRWIN, NEWYORK, 2009.
- 16- JORION, PHILLIPPE & KHOURY, SARKIS J., "FINANCIAL RISK MANAGEMENT DOMESTIC AND INTERNATIONAL DIMENSIONS" , CAMBRIDGE, MASSAUCHUSETTS, BLACKWELL PUBLISHERS, 1996.
- 17- RAMIREZ, JUAN, "ACCOUNTING FOR DERIVATIVES : ADVANCED HEDGING UNDER IFRS", JOHN WILEY & SONS, CHICHESTER, ENGLAND, 2007.

- 18- RITTER, LAWRENCE S., WILLAM, L.S., & GREGORY F. UDELL, "PRINCIPLES OF MONEY BANKING AND FINANCIAL MARKETS, 10TH ED., READING: ADDISON – WESLEY, 2000.
- 19- ROSS, PETER, S, "COMMERCIAL BANK MANAGEMENT", PRODUCING AND SELLING FINANCIAL SERVICES, BOSTON, HOMEWOOD, IRWIN, 1991.
- 20- SCHROEDER, RICHARD G., CLARK, M.W & CATHEY, J.M., " FINANCIAL ACCOUNTING THEORY AND ANALYSIS : TEXT AND CASES " , 9TH ED., JOHN WILEY, USA, 2009.
- 21- SPICELAND, J.D., SEPE, J.F & NELSON, M.W., "INTERMEDIATE ACCOUNTING", 6TH ED., MCGRAW-HILL/IRWIN, NEWYORK, 2011.
- VAN HORNE, JAMES C., "FINANCIAL MANAGEMENT AND POLICY", 11TH ED., PRENTICE-HALL, NEW JERSEY, 1998.
- 22- MIRZA, ABBAS A. & HOLT, GRAHAM J., "IFRS PRACTICAL IMPLEMENTATION", 3TD. ED., J. WILEY, NEW JERSEY. USA, 2011.
- 16- JOHNSON, L. TODD AND SWIERINGA, R.J., "DERIVATIVES, HEDGING AND COMPREHENSIVE INCOME", AAA., ACCOUNTING HORIZONS, VOL.10, NO.4, DEC.1996. PP.109-122.
- 17- WHITTINGTON, GEOFFREY, "MEASUREMENT IN FINANCIAL REPORTING", ABACUS, VOL.46, NO.1, 2010.
- 18- IFRS 7, "FINANCIAL INSTRUMENTS: DISCLOSURES", INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARD COMMITTEE FOUNDATION (IASCF), LONDON, 2010, WWW.IASB.ORG.
- 19- IAS 39 , "FINANCIAL INSTRUMENTS: RECOGNITION AND MEASUREMENT", INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARD BOARD FOUNDATION (IASBF), REVISED 2008, LONDON.
- 20- ISO 31000: "RISK MANAGEMENT- PRINCIPLES AND GUIDELINES", INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR STANDARDIZATION, 2009.
- 21- SFAS NO.159, "THE FAIR VALUE OPTION FOR FINANCIAL ASSETS AND FINANCIAL LIABILITIES", FASB, ORIGINAL PRONOUNCEMENTS AS AMENDED, NORWALK, USA, 2010.
- 22- SFAC NO.5, " RECOGNITION & MEASUREMENT IN FINANCIAL STATEMENT OF BUSINESS ENTERPRISES, FASB, ORIGINAL PRONOUNCEMENTS AS AMENDED, NORWALK, USA, 2008.
- 23- SFAC NO.8, "COCEPTUAL FRAMEWORK FOR FINANCIAL REPORTING", FASB, NORWALK, USA, 2010.
- 24- SFAS NO.157, "FAIR VALUE MEASUREMENTS", FASB, ORIGINAL PRONOUNCEMENTS AS AMENDED, NORWALK, USA, 2010.
- 23- ISO 31000, "RISK MANAGEMENT STANDARD", INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR STANDARDIZATION, 2002.
- 26- PELA, VERA, "THE EFFECTS OF THE IAS/IFRS ADOPTION IN THE EUROPEAN UNION ON THE FINANCIAL INDUSTRY", WWW.SSRN-ID 1088712.
- 27- "المشتقات المالية" على الرابط WWW.WIKIPEDIA.ORG/WIKI/مشتق مالي